الحرب الروسية الأوكرانية وأثرها على الأمن الغذائي في ليبيا

أ.عبد العظيم عمر كريم*

ملخص الدراسة:

تعتبر مشكلة الأمن الغذائي من أهم الانعكاسات السلبية للحرب الروسية الأوكرانية على دول العالم أجمع والدول العربية خاصة وليبيا أحداها وذلك بسبب انقطاع سلاسل التوريد وارتفاع الأسعار خصوصاً في المنتجات الزراعية وهذه الانعكاسات أثرت بشكل كبير على دولة مثل ليبيا والتي كانت تعاني من انعدام الأمن الغذائي ونقص في بعض السلع وذلك لأنها تعتمد في توفير المواد الغذائية على الاستيراد من الخارج وعدم وجود الاكتفاء الداخلي من الغذاء وغياب السياسات الاستراتيجية بهذا الخصوص.

وجدير بالذكر أن روسيا وأوكرانيا تُعد سلة الغذاء الرئيسية لدول الشرق الأوسط وافريقيا والتي تعتمد على الواردات من هاتين الدولتين بشكل كبير، وكانت ليبيا تستورد من روسيا وأوكرانيا نصف حاجتها من القمح علاوة على الزيوت النباتية والذرة والأسمدة.

وعليه سنتناول في هذه الدراسة مفهوم الأمن الغذائي وأبعاده ومكوناته في الجانب الأول ونتناول تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي في ليبيا والإجراءات المتخذة من الحكومة الليبية للحد من هذه الانعكاسات السلبية في جانب ثاني من الدراسة.

مقدمة:

من المعلوم انه في الوقت الحالي شهد العالم العديد من الأزمات فما إن خمدت جائحة كورونا والتي اودت بحياة الملايين من البشر في شتى بقاع العالم وما خلقته من أثار سلبية على قطاعات اقتصادية عديدة في جميع الدول، حتى بدأت الحرب الروسية الأوكرانية و بروز أزمة جديدة تهدد الاستقرار العالمي والأمن الغذائي فيه وتؤثر على أهداف منظمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والتي تحذر من وقوع الكثير من الناس في براثن المجاعة والفقر وخاصة في البلدان النامية وذلك نتيجة لأن هذه الحرب أدت إلى ارتفاع كبير في أسعار السلع مثل الحبوب كالذرة والقمح خاصة أن أوكرانيا وروسيا من أهم الدول المصدرة لهما.

* محاضر، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والتجارة زليتن، الجامعة الأسمرية
إيميل: krymbdw150@gmail.com

وبديهي أن تتأثر الدول المستوردة ومنها ليبيا على أساس حجم وارداتها من البلدين المتنازعين ومدى قدرتها على ايجاد أسواق بديلة ومع ارتفاع تكلفة إنتاج الغذاء وزيادة الاضطرابات الأمنية في العالم يزداد انتشار معدل الفقر وسوء التغذية على المستوى العالمي.

ولذلك كان من الأهمية معالجة ودراسة مدى تأثر ليبيا بهذه الحرب وتأثر السياسات الليبية بها والتحقق من مدى مواجهة هذه التحديات والأزمات العالمية المتعاقبة والسريعة وتحديد سبل الاستفادة من هذه الأحداث للتنفيذ سياسات أفضل وحلول مستقبلية لتحسين الطاقة الإنتاجية الغذائية في ليبيا وتحقيق قدر من الاكتفاء الغذائي الوطني.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة من خلال توضيح تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية وبيان المؤشرات الاقتصادية العالمية لتحديد حجم الضرر الواقع نتيجة هذا الصراع على الاقتصاد الليبي، وكذلك إلى أي مدى يمكن أن تستغل دولتي الصراع الأوضاع الاقتصادية واستخدام الغذاء لورقة ضغط على الدول لاتخاذ مواقف سياسية معينة تجاه هذا الصراع لخدمة أو تحقيق مصالح سياستها الخاصة.

ومن جانب أخر مناقشة سياسات الحكومة الليبية لمواجهة أزمة الغذاء في العالم والحد من هذه الأزمة والحفاظ على استقرار السوق المحلى وحماية أمنها الغذائي من أي اضطرابات أو هزات مستقبلية.

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة التعقيم عدة أهداف أهمها:

1. استعراض مجموعة من المفاهيم والمؤشرات التي تشير إلى الوضع الغذائي لدى الدول العامة وليبيا خاصة.
2. تناول مدى تأثير الصراع الروسي الأوكراني على الواردات الليبية من السلع والمواد الغذائية.
3. التعرف على وضع ليبيا الإنتاجي والاستهلاكي وحجم الفجوة الغذائية.
4. رصد السياسات الكبيرة لاحتواء أثار الصراع الروسي الأوكراني فيما يتعلق بقضية الأمن الغذائي في ليبيا.

منهجية الدراسة:

سوف يتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي وذلك من خلال توصيف مفهوم الأمن الغذائي وما يعنيه ونتناول أبعاده ومكوناته واتبعت في جانب أخر من الدراسة المنهج التحليلي وذلك للتعرف على تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي في ليبيا وسلبيات هذا الصراع على الاقتصاد الليبي وإيضاح عملية تعامل الحكومة الليبية مع هذه الأزمة بما يضمن استقرار السوق المحلي والمحافظة على مستوى أسعار مناسب للسلع الغذائية.

إشكالية الدراسة:

إن المشكلة الرئيسية التي انطلقت منها الدراسة هي تداعيات الصراع الروسي الأوكراني على الأمن الغذائي الليبي خاصة أن دولتي الصراع من أهم مصدري السلع الاستراتيجية لها وما قد يترتب على هذه الحرب من أزمات غذائية تهدد الأمن الغذائي فيها مما يكون له آثار سلبية على حياة الأفراد قد تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي والأمني في البلاد.

فرضية الدراسة:

في بداية عام 2022 اندلعت الحرب الروسية الأوكرانية ليشهد العالم فصلاً جديداً من الصراعات العسكرية من المرجح ان يكون لها تأثيرات كبيرة وعديدة على الاقتصاد العالمي فالأوضاع السياسية والاقتصادية كلاهما يؤثر في الأخر لذلك كثيراً ما تسعى الدول لتحقيق الاستقرار السياسي أملاً في تحسين الأوضاع الاقتصادية والعكس صحيح، فكلما تدهورت الأوضاع الاقتصادية تزايد تهديد الاستقرار السياسي والأمني داخل البلاد وفي ضوء هذا المستجد العالمي الذى طرأ مؤخراً يمكن التساؤل الرئيسي عن مدى تأثر الأمن الغذائي الليبي بتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية وينبثق من هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية كالآتي:

1- ما مدى تأثر ليبيا بهذا الصراع وخاصة فيما يتعلق بوارداتها من المواد الغذائية؟
2- ما مدى فاعلية سياسة الحكومة الليبية في مواجهة أزمة الغذاء العالمية التي اندلعت جراء هذا الصراع؟
3- ما السياسات اللازمة لتطوير القطاع الزراعي وما هي الإجراءات الواجب اتباعها من الحكومة الليبية للمحافظة على استقرار أسعار السلع الأساسية؟

وللإجابة على هذه التساؤلات فقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث، حيث يتناول المبحث الأول مفهوم الأمن الغذائي وأبعاده ومكوناته في حين نستعرض في المبحث الثاني الآثار المترتبة

للحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي في ليبيا، ويتضمن المبحث الثالث الجهود والإجراءات الليبية المتخذة للحد من آثار الحرب في أوكرانيا على الأمن الغذائي الليبي.

المبحث الأول

مقوم الأمن الغذائي وأبعاده ومكوناته

أولاً: مفهوم الأمن الغذائي وماهيته

نشأ مفهوم الأمن الغذائي في السبعينيات من القرن الماضي خلال المناقشات التي دارت حول القضايا الغذائية الدولية في سياق أزمة الغذاء العالمية ومنذ ذلك الحين تطور المفهوم على مر العقود ليعكس التغيرات في المنهج الرسمي تجاه قضية الأمن الغذائي ففي البداية كان التركيز مُنصباً حول مشكلات الامدادات الغذائية وضمان توافر المواد الغذائية الأساسية واستقرار أسعارها على المستويين الوطني والدولي.

وقد عُرف الأمن الغذائي بأنه ((كفاية جميع أفراد المجتمع من السلع الضرورية بعد ما كان يعتمد على الاكتفاء الذاتي)) (القاسم، 2010، 5).

كما تم تعريفه بأنه((قدرة الدولة على توفير الاحتياجات الغذائية لجميع السكان بالكمية والنوعية المطلوبة من الإنتاج المحلى حتى لو تطلب ذلك التضحية بالاستخدام الأمثل للموارد الزراعية)) (بسيوني، 1984، 200).

ونص تقرير مؤتمر الغذاء العالمي لعام 1974 على أن توافر الامدادات الغذائية العالمية بشكل دائم يضمن أن تكون المواد الغذائية الأساسية كافية لدعم الزيادة المستمرة في استهلاك الغذاء وتعويض التقلبات في الإنتاج والأسعار.

في عام 1983 اشارت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة إلى أهمية الحصول على الغذاء مما أدى إلى تعريف يعتمد على التوازن بين العرض والطلب في معادلة الأمن الغذائي وقد جاء فيه ((أنه يجب التأكد من جميع الناس في جميع الأوقات قادرون فعلياً واقتصادياً على الحصول على الأغذية التي يحتاجون إليها)) (البدري، 2023، 56).

وقد عرفته منظمة الصحة العالمية بأنه ((تأمين جميع الظروف والمعايير الضرورية خلال عملية انتاج وتصنيع وإعداد الغذاء اللازمة لضمان أن يكون الغذاء آمناً و موثوق به صحياً وملائماً للاستهلاك البشرى)) (سعيد، 2011، 548).

أما البنك الدولي فقد عرف الأمن الغذائي بأنه (حصول كل الناس في كل الأوقات على غذاء كافي لحياة نشطة وسليمة وعناصره الجوهرية هي وفرة الغذاء والقدرة على تحصيله) (عبدالحق، 2011، 183).

عرفت وزارة الزراعة الأمريكية الأمن الغذائي في تقرير لها (بأنه يتحقق على مستوى الأسرة عندما يكون جميع أفراد الأسرة قادرين وفي جميع الأوقات على الحصول على ما يكفي من الغذاء لضمان حياة صحية نشطة) (البدري، 2011، 183).

ختاماً عند مناقشة الأمن الغذائي والإنتاج الزراعي نجد أن هناك ارتباطاً وثيقاً بينهما وبين الأمن الاستراتيجي والقومي لأي دولة، فعندما تعجز أي دولة عن إنتاج ما يحتاجه مواطنوها من السلع للاستهلاك المحلي وتعتمد على الاستيراد فإنها تواجه العديد من المخاطر ابرزها تهديد الأمن الداخلي وعدم الاستقرار مما ينعكس سلباً على النشاط الاقتصادي، وعلى العكس فإن تحقيق وفرة غذائية يعزز من موقف الدول في مواجهة أي تطورات ويحقق الأمن والاستقرار.

ثانياً: مكونات الأمن الغذائي وأبعاده

يستند تعريف الأمن الغذائي على أربع مكونات رئيسية حددتها منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة وأيضاً ما أقره مؤتمر القمة العالمي للأغذية سنة 1996 وهي كما يلى:-

1- توفر الغذاء: بحيث يتوفر بكميات كافية تغطى حاجات السكان وبجودة مناسبة، ولا يشترط إنتاج هذه الكميات محلياً، إذ يمكن أن يتم توفيرها من خلال الإنتاج المحلى أو عبر الاستيراد أو استقبال المساعدات الغذائية.

2- الحصول على الغذاء: هو تمكين الأفراد من الوصول إلى كميات كافية من الموارد الغذائية التي يحتاجونها (الاستحقاقات) لضمان حصولهم على أنظمة غذائية متوازنة وغنية بالعناصر السليمة(المنار، 2022).

3- الاستفادة من المواد الغذائية: تفهم الاستفادة بشكل عام على أنها الطريقة التي يتمكن بها الجسم من تحقيق أقصى استفادة من العناصر الغذائية المتنوعة التي تزود الفراد بالطاقة والمغذيات الضرورية، بالإضافة إلى ذلك تشمل طريقة إعداد الطعام وتنوع النظام الغذائي، وتوزيع الطعام داخل الأسرة، فضلاً عن توفر المياه النظيفة، والصرف الصحي، والرعاية الصحية، للوصول إلى حالة جيدة من الرفاه الغذائي.(البنك الدولي، 1996).

4- استقرار أوضاع الغذاء (الثبات): يشير إلى استمرارية توفير الغذاء واستمرار وتوافر المواد الغذائية الآمنة والكافية للسكان أو الأفراد في جميع الأوقات، ويشمل ذلك ضمان استمرارية الإمداد حتى في ظل الصدمات المفاجئة (مثل الازمات الاقتصادية أو المناخية) أو الأحداث الدورية (كالانعدام الموسمي للأمن الغذائي). (البدري، المرجع سابق).

وأخيراً فإنه من المهم معرفة أن هذه المكونات من المفترض أن تتوفر لدى جميع دول العالم الغني منها والفقير وذلك محافظة على حياة جميع الناس وصحتهم الغذائية ويجب على كافة المنظمات الدولية المعنية بالغذاء والصّحة العامة السعي حثيثاً لتحقيق هذه المكونات وبكل الوسائل المتاحة لديها وفي كل الظروف والأوقات.

أبعاد الأمن الغذائي

تعتبر قضية الأمن الغذائي للإنسان ظاهرة اجتماعية قديمة، ارتبطت بمحاولاته للبقاء من خلال السيطرة على الطبيعة وما تتسم به من قسوة وتقلبات، إنها قضية معقدة ومتعددة الابعاد حيث تتداخل وتتشابك فيها جوانب مختلفة ولكل منها دلالاته وتأثيراته الخاصة، ومن بين هذه الأبعاد المتعددة هناك مجموعة من العناصر التي تحمل دلالات وآثاراً واضحة في جميع دول العالم:

1- البعد الديموغرافي أو السكاني: وتشير توقعات منظمة الأمم المتحدة إلى استمرار زيادة عدد السكان في العالم إلى 9.8 مليار نسمة بحلول عام 2050 وإلى 11.2 مليار نسمة بحلول عام 2100 وبفعل هذا التزايد السكاني الكبير يبقى توفير الغذاء من أكبر التحديات الواجب مجابهتها في ظل التغيرات البيئية والمناخية وانخفاض الامدادات الغذائية العالمية ومصادر الطاقة لإطعام الملايين المتزايدة وهو أمر صعب المنال في ظل الوقت الراهن المعاش حيث يموت 25 ألف شخص يومياً جراء سوء التغذية والجوع والأمراض ذات الصلة. (عكرود، 2022).
2- البعد الاجتماعي: هو البعد الذى يتأثر بجميع العناصر الاجتماعية ومن بين هذه العناصر التحكم في زيادة عدد السكان والخصوبة مع التخطيط السكاني، وكذلك الظلم الاجتماعي وتدنى المستوى التعليمي للفرد، ويعتبر الفقر من أبرز أسباب الجوع وسوء التغذية وهي من أهم العقبات أمام تحقيق الأمن الغذائي.
3- البُعد الاخلاقي: يتعلق هذا البعد بحالة الإنسان حالياً ومستقبلاً حيث أن الغذاء يعتبر أمراً أساسياً في حياة الإنسان، لذا يجب الحرص على عدم الإضرار بالأمن الغذائي والغذاء. (البدري، المرجع السابق).

4- البُعد الثقافي: يتطلب هذا البعد اتخاذ قرارا سياسي أو أمر واجب التنفيذ ويعتمد على حجم رأس المال المستثمر فيه، فالقضية تتعلق بشكل كبير بنوع معتقدات الأفراد ومعاني تلك المعتقدات في سياق الارض والعمل بها والتعامل معها بالإضافة إلى قيمة العمل الفلاحي، ومن هنا يساهم البعد الثقافي للشعوب في تعزيز استراتيجية الأمن الغذائي التي تعتمدها الدولة ويتوجب على الشعب المشاركة الفاعلة في تنفيذها. (سلاطنية، عرعور، 2009).

5- البُعد الاقتصادي: يساهم البعد الاقتصادي في تأمين الأمن الغذائي من خلال توفر عدة عناصر أساسية مثل الموارد الطبيعية والخدمات وتطور الصناعات بالاضافة إلى وجود وسائل الاتصال والمواصلات الفاعلة وسلاسل الامداد.

6- البُعد السياسي: هو البُعد الذى يدل على دور الدولة في مراقبة السياسات والبرامج المتعلقة بالتنمية الشاملة عبر مجموعة من القطاعات الاجتماعية والاقتصادية مع الحرص على تنظيم العلاقة بينها والحفاظ على استراتيجية الأمن الغذائي وضمان حياة المعنين بذلك (الاحقاف نيوز، 2023).

خلاصة القول أن هذه الابعاد تمثل ركائز مهمة للأمن الغذائي في أي دولة من دول العالم ويعتبر وجودها دليل على قوة الدولة من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي بدورها تعبر على استقرار الدولة وأمنها واستقلالها والتي تنعكس على حياة جميع افراد شعبها بما يحقق لهم الأمن الغذائي ويوفر لهم حياة آمنة مستقرة.

المبحث الثاني

الآثار المترتبة للحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي في ليبيا

كشفت الحرب الروسية الأوكرانية عن هشاشة الأمن الغذائي في العديد من دول العالم وخاصة منها دول العالم الثالث والتي تعتبر ليبيا إحداها، وحول تأثير حرب أوكرانيا في الاقتصاد العالمي جاء في تقرير لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادي ومقرها باريس أن تكلفة تأثير الحرب في أوكرانيا على الاقتصاد العالمي تصل إلى نحو 2.8 تريليون دولار نهاية سنة 2023.

وأشارت إلى تسبب الحرب في هز الاسواق في جميع دول العالم وتفاقم الخلل في سلاسل التوريد والامدادات العالمية بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الطاقة، مما أضعف إنفاق الأسر وقوض ثقة الاعمال التجارية وتسبب في نقص الغذاء والضروريات الأخرى (الشرق الأوسط، 2022).

وجدير بالذكر أن الحرب الروسية الأوكرانية قد فاقمت أزمة الأمن الغذائي في ليبيا حيث أنه من المعلوم أن ليبيا تعتمد بدرجة كبيرة على الاستيراد من الخارج لكثير من السلع والمواد الغذائية غير أنه توجد أسباب داخلية لمشكلة الأمن الغذائي في ليبيا يمكن التعرف عليها لأهميتها.

أولاً: اسباب تدهور الأمن الغذائي في ليبيا

توجد مجموعة من العوامل كانت سبباً في تدهور الأمن الغذائي في ليبيا ومنها:

1. الصراعات السياسية والعسكرية التي شهدتها البلاد والتي أدت إلى تدمير البنية التحتية وتعطيل حركة التجارة والنقل وتدمير المزارع والمخازن والمصانع الغذائية مما يؤثر على إمكانية الوصول إلى المواد الغذائية.
2. الزيادة السكانية السريعة والتي تزيد من الطلب على الغذاء وتعيق إمكانية تلبية الاحتياجات الغذائية للمواطنين. (إجابة، 2024)
3. الهجرة غير الشرعية والتي تؤثر على إمكانية الوصول إلى القوى العاملة المدربة والكفؤة في المجال الزراعي.
4. سوء التخطيط الاقتصادي وغياب الاستراتيجيات القومية التي تعمل على توطين صناعة الغذاء بدلاً من استيراده وتهميش قطاع الزراعة المصدر الأساسي للحصول على الغذاء.

(الاقتصادي، 2023)

5. الظروف المناخية السيئة مثل الزحف الصحراوي وشح الامطار وتراجع مستوى تزولها وكذلك ارتفاع درجات الحرارة والتي بدورها تؤثر على الإنتاج الزراعي مما يؤدى إلى نقص الامدادات الغذائية .
6. عدم توفر المواد الغذائية الأساسية بشكل دائم في الاسواق وذلك بسبب عدم وجود تنظيم مناسب للأسواق ووجود عمليات تهريب وغش في المنتجات. (اندبندنت، 2022).

تعتبر هذه العوامل السابق ذكرها من أهم أسباب عدم تحقيق الأمن الغذائي في ليبيا ولو جزئياً أو كانت سبباً في تدهور الوضع الغذائي او أي شأن له ارتباط بالأمن الغذائي كالقطاع الزراعي مثلاً وهذا بدوره يقودنا إلى ذكر أهم العوامل التي سببت في العجز الكامل للأمن الغذائي في ليبيا والتي من أهمها:

- سياسات النخب العاجزة منذ الاستقلال إلى هذا الوقت في تحمل المسئولية.

- الانخراط في الاقتصاد الريعي المتخلف الناتج عن طفرة النفط جزء من المشكلة التي لحقت بالبلاد.
- انعدام المصداقية والإرادة السياسية السليمة هما السبيان الأبرز في الفشل الذى تعيشه ليبيا.
- ضعف المنظومة التعليمية والتدريبية وعجز المؤسسات العلمية والأكاديمية عن تخريج كفاءات قادرة على التعامل مع تحديات الطبيعة وتطويعها والسيطرة عليها عامل مساهم في الخلل.
- الخلفية الاجتماعية التقليدية في النظر إلى العمل والإنتاج وخلق الثروة عقبة كأداء أمام التطور والتطوير. (المستقبل، 2024).

يتضح لنا مما سبق أن قضية الأمن الغذائي في ليبيا وتحليلها، وتقييم السياسات الاقتصادية المتبعة، وتحديد الأسباب الرئيسية وراء مشكلة الغذاء وعدم تحقيق الأمن الغذائي في البلاد تمثل اهم الاهداف التي يجب على صانعي القرار التركيز عليها في المستقبل، لذا ينبغي عليهم اقتراح بعض حلول مستقبلية مناسبة لمعالجة هذه المشكلة وفهم التحديات التي يواجهها القطاع الزراعي في ليبيا و التي تعوق نموه وتطوره لتلبية احتياجات السكان الغذائية كم يجب تقييم الحلول المطروحة من قبل الدولة لتحسين الأمن الغذائي ومعرفة المعوقات التي أدت إلى انخفاض الإنتاج الزراعي في ليبيا.

ثانياً: الحرب الروسية الأوكرانية وانعكاسها على الأمن الغذائي الليبي:

تعتمد دول عديدة في العالم عامةً والدول العربية خاصةً على صادرات القمح وغيرها من الحبوب والزيوت النباتية من روسيا وأوكرانيا نظراً لأسعارها وتكاليفها المنخفضة وذلك بفضل القرب الجغرافي من هاتين الدولتين، وتعتبر ليبيا من أهم المستوردين للسلع الغذائية من روسيا وأوكرانيا، حيث كانت تستورد 650 الف طن من القمح سنوياً و هو نصف حاجتها من هذه السلعة.

وتستورد ليبيا حوالي 65% من احتياجاتها من الشعير و 72% من واردات الذرة، وعقب اندلاع الازمة الروسية الأوكرانية، ارتفع معدل تضخم أسعار المواد الغذائية في سلة الحد الادنى للإنفاق ليصل إلى 40% على أساس سنوي في ابريل 2022 قبل أن يتراجع إلى 31% في مايو 2022 وهو معدل لايزال مرتفعاً، كما شهدت أسعار الكسكس والخبز في مايو 2022 ارتفاعاً بنسبة 80% و 34% على التوالي مقارنةً بفبراير 2022، تعكس هذه الارقام زيادة في معدل التضخم وانخفاض في الاستهلاك مما قد يزيد من تفاقم أوضاع الفقر والجوع التي تعاني منها الاسر ذات الدخل المحدود والفقيرة والتي تعتمد بشكل أساسي على شراء المواد الغذائية. (البنك الدولي، 1996)

وحذر تقرير صادر عن برنامج الاغذية العالمي في اغسطس 2022 من أن أكثر من ثلث سكان ليبيا يعانون من انعدام الأمن الغذائي، مع تسجيل 13% من الاسر فجوة في هذا المجال، كما اشار التقرير إلى ارتفاع تكلفة الحد الادنى لسلة الغذاء بنسبة 16.6% حيث بلغ متوسط سعرها 802 دينار ليبي شهرياً في مايو 2022 مقارنة بـ 688 دينار في فبراير من نفس العام.

بالإضافة إلى ذلك أشار تقرير أخر إلى أن تكلفة سلة الغذاء في ليبيا شهدت ارتفاعاً بنسبة 15% منذ بداية عام 2022 مع تباين الاسعار بين المناطق المختلفة.

هذه التطورات تزيد من معاناة السكان خاصة في ظل ارتفاع الأسعار وتدهور القدرة الشرائية، ومن المهم تكثيف الجهود الإنسانية لتلبية احتياجات المتضررين وضمان وصول المساعدات الغذائية إلى المحتاجين.

ومن المرجح بحسب محللين اقتصاديين أن يتفاقم الوضع في ليبيا مع استمرار الأزمة في أوكرانيا مع ارتفاع سعر الحد الادنى للإنفاق على سلة الغذاء 16% منذ اندلاع الأزمة الروسية الأوكرانية وفق احد تقارير برنامج الأغذية العالمي. (الوسط، 2023).

وقال التقرير أن 13% من الأسر الليبية لديها فجوة في الأمن الغذائي وأن سعر سلة الغذاء زاد بنحو 164 دولار منذ فبراير 2022 وقدر برنامج الأغذية العالمي عدد الليبيين الذين يحتاجون إلى مساعدات إنسانية بنحو مليون و 300 الف شخص، 699 الفا منهم يعانون انعدام الأمن الغذائي وبعضهم يستفيد من مساعدات غذائية يشرف عليها البرنامج شهرياً في عدد من المناطق الليبية. (اندبندنت، 2023).

في مارس 2022 أعلنت مصر حظر تصدير 8 سلع أساسية من بينها القمح والدقيق والذرة والعدس والمكرونة بهدف دعم السوق المحلية، وكذلك فعلت تونس وفي نفس الوقت منع تصدير الخضراوات إلى ليبيا، وهذا أدى بدوره إلى ارتفاع كبير في أسعار السلع في السوق الليبية.

ومن جهة آخرى صدر تقرير في مارس 2023 عن منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) بالتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية واليونيسف والإسكوا، يتناول تدهور الوضع الغذائي في ليبيا وذكر التقرير أن 53% من الأسر الليبية تنفق جزءاً من دخلها على الغذاء، بينما تنفق 31% من الاسر أكثر من 65% على الغذاء، وأشار إلى أن الأسر الفقيرة تواجه صعوبة في الحصول على الغذاء بسبب عدم قدرتها على تحمل تكاليفه محذراً من استمرار

ارتفاع أسعار المواد الغذائية وتقلص مداخيل الأسر وقدرتها على التكيف مع الوضع الحالي. (مغاربية، 2024).

يتضح لنا مما سبق ذكره أن الحرب والصراعات غالباً ما تخلف آثار سلبية على العديد من القطاعات والتي من أهمها القطاع الاقتصادي والزراعي المرتبط بالسلع والمواد الغذائية وهو القطاع الحيوي والمهم لأغلب دول العالم، لاسيما إذا كانت هذه الحرب بين دولتين من أكبر مصدري السلع الأساسية والغذائية لدول العالم أجمع وتعتبران أن سلة العالم للغذاء والسلع المرتبطة بها كالأسمدة والمبيدات الحشرية.

وما يزيد الأمر صعوبة أن كثير من الدول تعتمد على الاستيراد من الخارج لهذه السلع وليبيا أحد هذه الدول والتي ستتأثر بشكل مباشر من هذه الحرب الدائرة وأثارها والذى يتطلب من الجهات المسؤولة والحكومية المعنية بهذا الشأن اتخاذ اجراءات واحترازات لمواجهة هذه المشكلة وهذا ما سنحاول الاجابة عليه في المبحث التالي.

المبحث الثالث

الخطوات المتخذة من الجهات الليبية لمجابهة الأزمة.

منذ اندلاع الأزمة الروسية الأوكرانية أعلنت حكومة الوحدة الوطنية حزمة من القرارات سعياً منها إلى تخفيف تداعيات الأزمة على اقتصاد البلاد منها البحث على اسواق بديلة لاستيراد كميات من المواد الغذائية الأساسية.

في مايو 2022 أعلنت الحكومة عن تشكيل فريق متخصص لوضع استراتيجية للأمن الغذائي بهدف تمكين البلاد من مواجهة الأزمة الغذائية الناتجة عن الحرب في أوكرانيا.

واوضحت وزارة الاقتصاد في حكومة الوحدة الوطنية أن الفريق يضم رؤساء مجلس التطوير الاقتصادي والاجتماعي والهيئة العامة لتشجيع الاستثمار، بالإضافة إلى إدارة تنمية القطاع الخاص والتجارة الداخلية، وذلك لإعداد استراتيجية شاملة للأمن الغذائي تشمل الابعاد قصيرة وطويلة الامد. (الأناضول، 2023)

"وتعنى تلك الاستراتيجية بتفعيل المشاريع الصناعية المتوقفة من خلال الاستثمار مع القطاع الخاص المحلى والاجنبي وتفعيل الدوائر الزراعية في المنطقة الجنوبية ودعم قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة".(اندبندنت، 2023)

وتمت مناقشة خطة تفعيل ديوان الحبوب ودوره في تعزيز الانشطة الزراعية والصناعية بالإضافة إلى تنظيم عملية توريد وتوزيع القمح والدقيق على الشركات والمطاحن والمخابز، وتوفير مخزون استراتيجي منها والسيطرة على السوق المحلى. (الأناضول، 2023)

ودعي وزير الاقتصاد نظيره وزير الزراعة إلى إعداد رؤية شاملة لمعالجة التحديات التي تواجه الفلاحين مشدداً على أهمية اضطلاع المصرف الزراعي بدور فاعل في استيراد البذور عالية الانتاجية لتلبية الاحتياجات المحلية، كما أكد الوزير على ضرورة تفعيل المناطق الحرة، سواء العامة منها أو الخاصة، لرفع كفاءة الاداء الاقتصادي، وابرز في ذات السياق أهمية استثمار أراضي الجنوب في زراعة القمح إلى جانب الاستفادة من إمكاناتها في إنتاج الطاقة الشمسية (اندبندنت، 2023).

ختاماً من الضروري أن تتخذ السلطات الليبية خطوات أكبر وبشكل أكثر تنظيماً وتنسيقاً مع كافة الجهات المحلية العامة والخاصة للتخفيف من العواقب السلبية لهذه الأزمة خاصة مع استمرارها وكذلك التنسيق مع الدول الصديقة ودول الجوار في نفس الشأن من خلال وضع خطط واستراتيجيات يمكن أن تساعد في ضمان الأمن الغذائي للبلاد واستقرار أسعار السلع الأساسية.

الخاتمة

يتضح لنا مما سبق أن استعرضناه في هذه الدراسة أنه كلما كانت الدولة لديها القدرة على توفير احتياجاتها من الغذاء وخاصة السلع الأساسية كلما تزايدت قوتها في مواجهة الدول الأخرى وكانت أكثر استقراراً وأيضاً كانت لها القدرة على حماية شؤونها الداخلية من تدخل أي أطراف أخرى من خلال استخدام الغذاء كوسيلة للضغط عليها، هذا فضلاً عن أن عدم توافر الغذاء قد يسهم في المزيد من الاضطرابات والاحتجاجات داخل المجتمع.

وكذلك تبين لنا أن مفهوم الأمن الغذائي إنما يعبر عن ان الحق في الحصول على الغذاء هو من الحقوق الأساسية التي نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكذلك العديد من الاتفاقيات الدولية والاقليمية التي نصت على حق جميع الاشخاص في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهية له ولأسرته تشمل المأكل والملبس والمسكن والعناية الطبية وله الحق في الخدمات الاجتماعية الضرورية.

ومن جانب آخر تطرقت الدراسة إلى تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على اقتصاديات الدول وخاصة فيما يتعلق بالأمن الغذائي وكيف أثرت هذه الحرب على الأمن الغذائي في ليبيا والآثار السلبية التي خلفتها على صعيد توافر السلع الأساسية وايضاً ارتفاع أسعار هذه السلع وتم استعراض

الخطط والاجراءات التي اتخذتها الجهات الرسمية والمسؤولة للحد من آثار هذه الأزمة ومواجهة أي تدهور او تقلبات تمس الأمن الغذائي الليبي وانسياب المواد الغذائية والمحافظة على أسعارها في حال استمرار هذه الأزمة، وقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات من خلال هذه الدراسة والتي يمكن الأخذ بها وهي كالاتي:

أولاً: النتائج

1- إن مفهوم الأمن الغذائي تطور نتيجة للتغير الذي صاحب جميع جوانب حياة الأفراد خلال مراحل زمنية متعددة طالت كافة المجالات التنموية والاقتصادية والبيئة والصحية خاصه مع تزايد الكثافة السكانية للبشر.

2- إن الحرب الروسية الأوكرانية تعطي الإشارة إلى أن قضية الأمن الغذائي في غاية الأهمية كما انها تحذر من أن الغذاء هو أحد أهم الاسلحة التي يمكن ان تستخدمها الدول لتغيير المشهد السياسي والضغط على الدول .

3- إن الحرب بين هذين البلدين كانت لها آثار سلبية كبيرة على جميع دول العالم عامة والدول النامية خاصة وقد طالت آثارها الاقتصاد العالمي بشكل عام والليبي بشكل خاص تمثل في نقص المعروض من السلع الأساسية في السوق المحلى وكذلك ارتفاع أسعارها بشكل كبير.

4- يتضح لنا أن الخطوات والإجراءات التي اتخذتها الحكومة الليبية لمواجهة هذه الأزمة والحد من تداعياتها على الأمن الغذائي الليبي لم تكن كافية ونتائجها غير ملموسة على صعيد استقرار السوق المحلى وايضاً استقرار السلع والمواد الغذائية فيها.

ثانياً: التوصيات.

1- العمل على تنويع مصادر الإمدادات من المواد الغذائية وخاصة الأساسية منها مثل الحبوب وذلك بعدم الاعتماد بشكل رئيسي على دول بعينها وذلك لتجنب أي اضطرابات او صراعات في بلد أو منطقة معينة بحيث تكون هناك بدائل أخرى في حال حدوث أي طارئ.

2- تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي وذلك بتقديم القروض والحوافز للمزارعين دعماً للإنتاج المحلى ووضع سياسات للرقى بالتقنية الزراعية وتطويرها بهدف التقليل من الاعتماد على الواردات الخارجية .

3- العمل على رفع كفاءة قنوات التوزيع المتعلقة بالمواد الغذائية بهدف تحقيق تدفق مستمر من واردات الغذاء إلى الاسواق المحلية بأقل تكلفة ممكنة بما يخفف من مخاطر ارتفاع الأسعار والامدادات خاصة في ظل وجود تقلبات أسعار الغذاء العالمية.

4- تعزيز التعاون بين الدولة الليبية وغيرها من الدول الصديقة ودول الجوار في مجال التجارة البينية في سوق السلع الأساسية من خلال الاتفاقيات الثنائية أو متعددة الاطراف كما هو الحال مع الاتحاد الافريقي او الاتحاد المغاربي بغية تحقيق الأمن الغذائي.

5- على الجهات الرسمية الليبية التنسيق والتعاون مع المنظمات الدولية والاقليمية مثل منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) والبنك الدولي والاتحاد الأفريقي وذلك بوضع برامج وخطط مشتركة تهدف إلى مواجهة حالة الجفاف والحد من ظاهرة الزحف الصحراوي وذلك للاستفادة من اكبر مساحة يمكن زراعتها وحماية المناطق الخضراء الموجودة في الوقت الراهن.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

1- إبراهيم أحمد سعيد، أهمية الاستثمارات في الأمن الغذائي العربي، بلا دار نشر، دمشق، 2011.

2- عبد الرحمن بسيونى، الأمن الغذائي وامكانية تحقيقه، دار النهضة العربية، القاهرة 1984.

3- عصام عبد المنعم البدرى، الأمن الغذائي العربي في ضو الحرب الروسية الأوكرانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2023.

4- صحبى القاسم، تحديات الأمن الغذائي العربي، المؤسسة العربية، عمان 2010.

5- تقات عبد الحق، التسويق الزراعي وأثره في تحقيق الأمن الغذائي، مطبعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2011.

ثانياً: المقالات والصحف

1- بلقاسم سلطانية، مليكة عرعور، معالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي وابعاده، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد الخامس، 2009.

2- سفيان عكرود، الأمن الغذائي اشكالية تحديد المفهوم والابعاد، مجلة معالم للدراسات الاعلامية والاتصالية، كلية علوم الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر، العدد الثاني 2022.

3- صحيفة الشرق الأوسط، اكتوبر 2023.

ثالثاً: المواقع الالكترونية

1- موقع إجابة: www.ejaba.com

2- موقع البنك الدولي: www.albankaldawli .org

3- موقع الاحقاف نيوز: www.al-ahgaf.news

4- موقع اصوات مغاربية: www.maghrebvoices. Com

5- موقع بوابة الوسط: www.alwasat.ly

6- موقع انديبندنت عربية: www.independentarabia, com.

7- موقع ليبيا المنار: www.almanar.com.

8- موقع ليبيا الاقتصادي: www.libyaneco.com

9- موقع ليبيا المستقبل: www.almastakbal.org

10- موقع وكالة الاناضول www.aa.com.tr